

السؤال 1

قانون مقترح بموجب عريضة مبادرة شعبية

هل توافق على القانون المُلخّص أدناه، الذي لم يُجرِ مجلس الشيوخ (Senate) أو مجلس النواب (House of Representatives) تصويته عليه قبل 6 مايو 2026؟

الملخص

من شأن هذا القانون المقترح أن يجعل معظم السجلات التي تحتفظ بها السلطة التشريعية ومكتب حاكم الولاية سجلات عامة تخضع لقانون السجلات العامة في (Massachusetts Public Records Law). ويستثنى هذا القانون المقترح الوثائق المتعلقة بوضع السياسات العامة والمراسلات بين أعضاء السلطة التشريعية وأهالي دوائرها الانتخابية، إذا كانت هذه المراسلات ترتبط بصورة معقولة بطلب أحد أهالي الدائرة المساعدة في الحصول على إعنات أو خدمات حكومية، أو في التعامل مع جهة حكومية. **التصويت بنعم (YES)** من شأنه أن يجعل معظم السجلات التي تحتفظ بها السلطة التشريعية ومكتب حاكم الولاية سجلات عامة تخضع لقانون السجلات العامة في (Massachusetts Public Records Law). **التصويت بلا (NO)** يُبقي قانون السجلات العامة في (Massachusetts Public Records Law) دون تغيير.

السؤال 2

قانون مقترح بموجب عريضة مبادرة شعبية

هل توافق على القانون المُلخّص أدناه، الذي لم يُجرِ مجلس الشيوخ (Senate) أو مجلس النواب (House of Representatives) تصويته عليه قبل 6 مايو 2026؟

الملخص

ينص هذا القانون المقترح على السماح لموظفي لجنة خدمات الدفاع العام (Committee for Public Counsel Services)، واختصارًا (CPCS) بالتفاوض الجماعي مع جهة عملهم. كما يُلزم CPCS، بعد إبرام اتفاقية تفاوض جماعي، بأن تطلب من حاكم الولاية تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتمويل تلك الاتفاقية. **التصويت بنعم (YES)** من شأنه إقرار حق موظفي لجنة خدمات الدفاع العام (Committee for Public Counsel Services) في تشكيل نقابة للتفاوض الجماعي مع جهة عملهم. **التصويت بلا (NO)** يُبقي القانون المنظم لعلاقات العمل لموظفي لجنة خدمات الدفاع العام (Committee for Public Counsel Services) دون تغيير.

السؤال 3

قانون مقترح بموجب عريضة مبادرة شعبية

هل توافق على القانون المُلخّص أدناه، الذي لم يُجرِ مجلس الشيوخ (Senate) أو مجلس النواب (House of Representatives) تصويته عليه قبل 6 مايو 2026؟

الملخص

من شأن هذا القانون المقترح أن يُلغي الانتخابات التمهيدية المنفصلة للأحزاب السياسية في انتخابات الولاية، ويستحدث بدلاً منها نظامًا تُجرى فيه انتخابات تمهيدية موحدة لجميع الأحزاب. وبموجب هذا النظام، تُدرج أسماء جميع المرشحين، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية، في ورقة اقتراع واحدة، ويجوز للناخبين التصويت لأي مرشح مُدرج فيها. ويتأهل المرشحان الحاصلان على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات التمهيدية لتُدرج أسماؤهما في ورقة اقتراع الانتخابات العامة. ويُلزم هذا القانون المقترح المرشحين لمنصبي حاكم الولاية ونائب الحاكم بخوض الانتخابات التمهيدية معًا وإدراج اسميهما بصورة مشتركة في ورقة الاقتراع. كما يمنح هذا القانون المقترح صفة الحزب السياسي لأي مجموعة يحصل مرشحوها لأي منصب يُنتخب شاغله على مستوى الولاية على ما لا يقل عن 3% من إجمالي أوراق الاقتراع المُدلى بها في الانتخابات التمهيدية للولاية.

التصويت بنعم (YES) من شأنه إلغاء الانتخابات التمهيدية المنفصلة للأحزاب في انتخابات الولاية، واشتراط إجراء انتخابات تمهيدية موحدة تُدرج فيها أسماء جميع المرشحين في ورقة اقتراع واحدة، ويجوز فيها للناخبين التصويت لأي مرشح، ويتأهل منها المرشحان الحاصلان على أكبر عدد من الأصوات إلى الانتخابات العامة.

التصويت بلا (NO) يُبقي القوانين المنظمة للانتخابات التمهيدية دون تغيير.

السؤال 4

قانون مقترح بموجب عريضة مبادرة شعبية

هل توافق على القانون المُلخّص أدناه، الذي لم يُجرِ مجلس الشيوخ (Senate) أو مجلس النواب (House of Representatives) تصويماً عليه قبل 6 مايو 2026؟

الملخص

يسمح هذا القانون المقترح للأشخاص المستوفين لشروط الأهلية بالتسجيل للتصويت أو تحديث عناوينهم في سجلات الناخبين يوم الانتخابات.

ويجوز للشخص المؤهل للتصويت التسجيل يوم الانتخابات بالتوجه، خلال ساعات التصويت، إلى مركز الاقتراع في الدائرة الانتخابية التي يقيم فيها، وتقديم ما يثبت محل إقامته، والتوقيع على إقرار مشفوع باليمين. ويمكن إثبات محل الإقامة بوثيقة هوية سارية تحمل صورة شخصية، أو مستند يبيّن اسم الشخص وعنوان إقامته، مثل فاتورة مرافق حديثة، أو كشف حساب مصرفي، أو شيك حكومي، أو عقد إيجار سكني، أو فاتورة هاتف محمول، أو شيك راتب، أو كشف حديث بالرسوم الدراسية أو مستند آخر صادر عن مؤسسة تعليمية لما بعد المرحلة الثانوية، أو أي مستند أو مراسلة حكومية أخرى. ويلزم الإقرار المشفوع باليمين الشخص بأن يؤكد أنه مواطن في الولايات المتحدة، وأن عمره لا يقل عن 18 عامًا، وأنه غير ممنوع قانوناً من التصويت، وأنه لم يصوّت ولن يصوّت في الانتخابات نفسها في أي مكان آخر. كما يلزمه بالإقرار بأن تقديم معلومات كاذبة يُعد جريمة يُعاقب عليها بالسجن لمدة لا تزيد على 5 سنوات، أو بغرامة لا تتجاوز 10,000 دولار، أو بكلا العقوبتين.

وإذا لم يقدم الشخص ما يثبت محل إقامته، فيُسمح له بالإدلاء بصوته باستخدام ورقة اقتراع مؤقتة، ولا يُحتسب صوته إلا إذا عاد لتقديم المعلومات المطلوبة قبل إغلاق مراكز الاقتراع في الانتخابات البلدية، أو خلال يومين بعد الانتخابات التمهيدية للولاية، أو خلال ستة أيام بعد انتخابات الولاية.

يُسجّل الأشخاص الذين يسجلون للتصويت يوم الانتخابات للتصويت في الانتخابات المقبلة أيضاً، إلى جانب الانتخابات التي تُجرى في ذلك اليوم.

ولا يجوز للأشخاص المسجلين بالفعل للتصويت تغيير انتمائهم الحزبي يوم الانتخابات.

ويدخل القانون المقترح حيز التنفيذ في 1 يناير 2028.

التصويت بنعم (YES) من شأنه السماح للمواطنين المستوفين لشروط الأهلية بالتسجيل للتصويت أو تحديث عناوينهم في سجلات الناخبين في مركز الاقتراع التابع لهم يوم الانتخابات.

التصويت بلا (NO) يُبقي القوانين المنظمة لتسجيل الناخبين دون تغيير.

السؤال 5

قانون مقترح بموجب عريضة مبادرة شعبية

هل توافق على القانون المُلخّص أدناه، الذي لم يُجرِ مجلس الشيوخ (Senate) أو مجلس النواب (House of Representatives) تصويماً عليه قبل 6 مايو 2026؟

الملخص

من شأن هذا القانون المقترح أن يُغيّر الحد الأقصى للإيرادات التي يجوز للولاية تحصيلها في أي سنة. ويحدّد المقترح سقف إيرادات الولاية في أي سنة بصافي إيراداتها في السنة السابقة، مضافاً إليه زيادة بنسبة تعادل متوسط نمو الأجور والرواتب في Massachusetts خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وإذا تجاوزت الإيرادات التي تحصيلها الولاية في أي سنة هذا الحد، يُردّ المبلغ الزائد إلى دافعي الضرائب في السنة التالية. ويشمل القانون المقترح جميع إيرادات الضريبة الإضافية المفروضة على الدخل التي تتجاوز مليون دولار، سواء عند حساب الحد الأقصى للإيرادات أو عند تحديد ما إذا كانت إيرادات الولاية تتجاوز هذا الحد.

وتدخل جميع أحكام القانون المقترح حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 يوليو 2027. وينص القانون المقترح على أنه إذا تقرر بطلان أي جزء من أجزائه، تظل الأجزاء الأخرى سارية. **التصويت بنعم (YES)** من شأنه تغيير الحد الأقصى للإيرادات التي تحصلها الولاية، وربطه بإيرادات السنة السابقة مضافًا إليها زيادة تعادل متوسط نمو الأجور والرواتب، وردّ الإيرادات التي تتجاوز هذا الحد إلى دافعي الضرائب. **التصويت بلا (NO)** يُبقي القانون المتعلق بتحصيل إيرادات الولاية دون تغيير.

السؤال 6

قانون مقترح بموجب عريضة مبادرة شعبية

هل توافق على القانون المُلخّص أدناه، الذي لم يُجرِ مجلس الشيوخ (Senate) أو مجلس النواب (House of Representatives) تصويتًا عليه قبل 6 مايو 2026؟

المُلخّص

من شأن هذا القانون المقترح إنشاء صندوق Nature for All Fund، يتلقى خلال السنة الأولى من عمله، ورهناً بتخصيص الاعتمادات المالية من السلطة التشريعية، 50% من حصيله ضرائب الولاية على بيع واستخدام السلع الرياضية والمركبات الترفيهية وملاعب الغولف. وبعد 1 يوليو 2028، يبدأ صندوق Nature for All Fund، ورهناً بتخصيص الاعتمادات المالية من السلطة التشريعية، في تلقي 100% من حصيله ضرائب الولاية على بيع واستخدام السلع الرياضية والمركبات الترفيهية وملاعب الغولف. ولا تشمل إيرادات ضريبة المبيعات التي يتلقاها صندوق الطبيعة للجميع Nature for All Fund إيرادات ضريبة المبيعات المحوّلّة إلى صندوق مساهمات الولاية والسلطات المحلية لهيئة النقل بخليج Massachusetts (Massachusetts Bay Transportation Authority State and Local Contribution Fund)، والصندوق الاستثماري لتحديث المدارس وإعادة بنائها (School Modernization and Reconstruction Fund)، ويسمح القانون المقترح للمكتب التنفيذي لشؤون الطاقة والبيئة بالولاية (Executive Office of Energy and Environmental Affairs) بإتفاق أموال صندوق Nature for All Fund على الحفاظ على الموارد الطبيعية. كما يسمح القانون المقترح بتقديم تبرعات من القطاعين العام والخاص إلى صندوق Nature for All Fund. ويمنع القانون المقترح المراقب المالي للولاية من تحويل الأموال الفائضة في صندوق Nature for All Fund إلى خارجها في نهاية السنة المالية. كما يسمح لجهات الولاية والبلديات والجمعيات الخيرية العامة المعنية بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحكومات القبائل وغيرها من الهيئات العامة الإقليمية بالحصول على أموال من صندوق الطبيعة للجميع Nature for All Fund.

ويشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية حماية الأراضي أو استعادتها إلى حالتها الطبيعية، بهدف حماية مياه الشرب والجداول والأنهار والبحيرات والسواحل والمزارع والغابات، والحفاظ على الترابط بين المساحات المفتوحة، وحماية الأراضي والموارد الطبيعية ذات الأهمية الثقافية للشعوب الأصلية. ويشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية أيضًا إنشاء المتنزهات والمسارات والمساحات الخضراء وتحسينها وإدارتها، أو إتاحة الوصول إلى الأنشطة الترفيهية في الهواء الطلق وتحسين سبل الوصول إليها وإدارتها.

وينشئ القانون المقترح مجلس الطبيعة للجميع (Nature for All Board)، الذي يضم 15 عضوًا، هم خمسة مسؤولين في الولاية وعشرة أفراد من الجمهور يعيّنهم حاكم الولاية. ويشترط القانون المقترح أن تضم مجموعة الأعضاء العشرة من الجمهور ممثلين عن المجتمعات التي لا تحظى بخدمات كافية والشعوب الأصلية، وشخصًا واحدًا على الأقل لديه معرفة متخصصة أو خبرة في الحفاظ على الموارد الطبيعية. ويسمح القانون المقترح للمكتب التنفيذي لشؤون الطاقة والبيئة بالولاية (Executive Office of Energy and Environmental Affairs) بإتفاق أموال من صندوق Nature for All Fund لتوظيف عاملين لإدارة الصندوق. كما يُلزم القانون المقترح مجلس الطبيعة للجميع (Nature for All Board) بوضع قواعد لكيفية إتفاق أموال صندوق Nature for All Fund، بما يشمل قواعد تتعلق بمراعاة مبادئ العدالة البيئية، وإتاحة الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية ذات الأهمية الثقافية للشعوب الأصلية واستعادتها إلى حالتها الطبيعية، وتشجيع تطوير مساكن ميسورة التكلفة، وغيرها من المسائل المتعلقة بالإتفاق وإصدار السندات. ويُلزم القانون المقترح المكتب التنفيذي لشؤون الطاقة والبيئة بالولاية (Executive Office of Energy and Environmental Affairs) بتقديم تقرير سنوي إلى لجان مختلفة بالولاية بشأن الأموال المُنفقة لشراء الأراضي أو تحسينها في المدن والبلدات التي تضم فئات سكانية مشمولة بمبادئ العدالة البيئية. ويدخل القانون المقترح حيز التنفيذ في 1 يوليو 2027.

التصويت بنعم (YES) من شأنه إنشاء صندوق يمكن استخدام أمواله للحفاظ على الموارد الطبيعية، ويتلقى جزءًا من حصة ضرائب الولاية على بيع السلع الرياضية والمركبات الترفيهية واستخدامها، وعلى استخدام ملاعب الغولف.

التصويت بلا (NO) من شأنه عدم إنشاء هذا الصندوق للحفاظ على الموارد الطبيعية، والإبقاء على كيفية إنفاق حصة ضرائب المبيعات والاستخدام دون تغيير.

السؤال 7

قانون مقترح بموجب عريضة مبادرة شعبية

هل توافق على القانون المُلخّص أدناه، الذي لم يُجرِ مجلس الشيوخ (Senate) أو مجلس النواب (House of Representatives) تصويته عليه قبل 6 مايو 2026؟

الملخص

يسمح هذا القانون المقترح ببناء منازل مخصصة لأسرة واحدة في المناطق المصنّفة للاستخدام السكني، بشرط ألا تقل مساحة الأرض التي سيقام عليها المنزل عن 5,000 قدم مربعة، وألا يقل طول واجهتها المحاذية للشارع أو الطريق أو الممر العام الذي تطل عليه عن 50 قدمًا، وأن تتوفر لها إمكانية الاتصال بشبكتي المياه والصرف الصحي العامتين. ويسمح القانون المقترح للمدن والبلدات بوضع ضوابط معقولة لتنظيم جوانب معينة من هذه المنازل، بما يشمل ارتفاعها، والمسافة بينها وبين المباني المجاورة، والمساحات المفتوحة، ومتطلبات مواقف السيارات، ومدى السماح بتأجيرها لفترات قصيرة. كما يسمح القانون المقترح للمكتب التنفيذي للإسكان والمجتمعات الملائمة للعيش (Executive Office of Housing and Livable Communities) بإصدار إرشادات أو لوائح لتنفيذ القانون المقترح.

التصويت بنعم (YES) من شأنه السماح ببناء منازل مخصصة لأسرة واحدة على قطع أرض تبلغ مساحتها 5,000 قدم مربعة أو أكثر في المناطق السكنية، مع خضوع جوانب معينة من هذه المنازل لضوابط محلية معقولة.

التصويت بلا (NO) يُبقي القانون المتعلق ببناء المنازل المخصصة لأسرة واحدة دون تغيير.

السؤال 8

قانون مقترح بموجب عريضة مبادرة شعبية

هل توافق على القانون المُلخّص أدناه، الذي لم يُجرِ مجلس الشيوخ (Senate) أو مجلس النواب (House of Representatives) تصويته عليه قبل 6 مايو 2026؟

الملخص

من شأن هذا القانون المقترح تغيير نوع الماريجوانا وكميتها المسموح بحيازتها قانونًا في Massachusetts، من خلال إلغاء القوانين التي تُجيز بيع الماريجوانا بالتجزئة للاستخدام الترفيهي للبالغين في Massachusetts وتنظيمه وتفرض عليه الضرائب. كما يسمح القانون المقترح للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 21 عامًا فأكثر بحيازة أونصة واحدة أو أقل من الماريجوانا، على ألا تتضمن هذه الكمية أكثر من 5 غرامات من الماريجوانا المركرة. ويسمح لهم أيضًا بإهداء أو نقل أونصة واحدة أو أقل من الماريجوانا إلى شخص آخر يبلغ عمره 21 عامًا فأكثر، على ألا تتضمن هذه الكمية أكثر من 5 غرامات من الماريجوانا المركرة. ويفرض القانون المقترح أيضًا غرامة مدنية قدرها 100 دولار ومصادرة الماريجوانا عند حيازة كمية يتراوح وزنها بين أونصة وأونصتين.

وبالنسبة للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 21 عامًا فأقل، يجعل القانون المقترح حيازة أونصتين أو أقل من الماريجوانا مخالفة مدنية تستوجب غرامة قدرها 100 دولار، ومصادرة الماريجوانا، وإتمام برنامج للتوعية بالمخدرات وأداء خدمة مجتمعية، وإخطار الوالدين أو الوصي القانوني بالمخالفة والعقوبات.

ويسمح القانون المقترح للمنشآت المرخصة حاليًا لمزاولة أنشطة الماريجوانا المخصصة للاستخدام الترفيهي للبالغين بالتقدم، وفق إجراءات معجلة، للحصول على ترخيص للعمل كمنافذ لصرف الماريجوانا الطبية، وبيع مخزونها المتبقي من الماريجوانا المخصصة للاستخدام الترفيهي للبالغين إلى منافذ صرف الماريجوانا الطبية. ويُبقي القانون المقترح على لجنة تنظيم القنب (Cannabis Control Commission)، مع تعديل صلاحياتها لتقتصر على تنظيم سوق الماريجوانا الطبية.

وينص القانون المقترح على أنه إذا تقرر بطلان أي جزء من أجزائه، تظل الأجزاء الأخرى سارية.

ويدخل القانون المقترح حيز التنفيذ في 1 يناير 2028.

التصويت بنعم (YES) من شأنه حظر إضفاء الصفة القانونية على بيع الماريجوانا بالتجزئة للاستخدام الترفيهي للبالغين وتنظيمه وفرض الضرائب عليه، وتغيير العقوبات المترتبة على حيازة الماريجوانا. **التصويت بلا (NO)** يُبقي القانون المتعلق بالماريجوانا دون تغيير.

السؤال 9

استفتاء على قانون قائم

هل توافق على القانون المُلخّص أدناه، الذي أقرّه مجلس النواب في 18 يوليو 2024 بأغلبية 124 صوتًا مقابل 33 صوتًا، وأقرّه مجلس الشيوخ في 18 يوليو 2024 بأغلبية 35 صوتًا مقابل 5 أصوات؟

الملخص

يُدخل هذا القانون عددًا من التغييرات على قوانين Massachusetts المنظمة للأسلحة النارية. ويضيف القانون مسؤولي الإدارة المدرسية ومقدمي الرعاية الصحية المرخصين إلى الأطراف المسموح لها بطلب إصدار أمر حماية من المخاطر القصوى (Extreme Risk Protection Order) من المحكمة، يُلزم الشخص بتسليم تراخيصه وتصاريحه المتعلقة بالأسلحة النارية وأسلحته النارية أو التخلي عنها، إذا كان يشكل خطرًا قائمًا على نفسه أو على الآخرين. وينص القانون أيضًا على أنه يجوز للمحكمة، عند إصدار أمر منع المضايقة (Harassment Prevention Order)، أن تأمر كذلك بتسليم تراخيص الأسلحة النارية وتصاريحها والأسلحة النارية. ويفرض القانون عقوبات على حيازة الأسلحة النارية التي يتعدّر تنبّعها، والمعروفة باسم "الأسلحة الشبحية"، وصنعها ونقلها. كما يشترط أن تحمل جميع الأسلحة النارية أرقامًا تسلسلية، باستثناء الأسلحة الأثرية والتاريخية، ويشمل ذلك الهياكل وعلب آليات الإطلاق غير المكتملة التي يمكن بسهولة تحويلها إلى منتج مكتمل. ويُخضع القانون الأسلحة المصنّعة بصورة فردية، مثل الأسلحة المطبوعة بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد، للأحكام المنظمة للأسلحة النارية التي يتعدّر تنبّعها، والمعروفة باسم "الأسلحة الشبحية".

ويُعدّل القانون متطلبات ترخيص الأسلحة النارية على النحو الآتي: (1) السماح لسلطات الترخيص المحلية بطلب معلومات من الولاية عن التراخيص والتصاريح السابقة، والإطلاع على طلبات الإيداع الإلزامي للعلاج النفسي التي رفضتها المحكمة، إلى جانب حالات الإيداع الإلزامي السابقة، وذلك ضمن مراجعتها لطلبات الحصول على تراخيص حمل الأسلحة النارية، وبطاقات تعريف حائزي الأسلحة النارية، وتراخيص بيع الأسلحة النارية؛ (2) اشتراط بلوغ الشخص سن 21 عامًا لامتلاك بندق أو بندق خرطوش شبه آلية؛ (3) إضافة إمكانية الحكم بالسجن لمدة تصل إلى ستة أشهر عند ارتكاب مخالفة عدم الإبلاغ عن فقدان سلاح ناري أو سرقة للمرة الثانية؛ (4) السماح لمن تتراوح أعمارهم بين 12 و15 عامًا بالتقدّم للحصول على تصريح لبخاخ للدفاع عن النفس بموافقة الوالدين، ولمن تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عامًا بالتقدّم بصورة مستقلة.

ويسمح القانون لسلطات ترخيص الأسلحة النارية المحلية بنقل مسؤولية التفتيش على تجار الأسلحة النارية إلى شرطة الولاية. ويُلزم القانون سلطات الترخيص المحلية بحضور تدريب يُقدّم على مستوى الولاية بشأن عمليات التفتيش هذه. كما يُلزم التجار بمصادرة التراخيص المنتهية الصلاحية أو الموقوفة، وإبلاغ الولاية وسلطات الترخيص المحلية بها. ويُعدّل القانون تعريف "السلاح الرشاش" ليشمل أخمصات تسريع الإطلاق بالارتداد، وأذرع تدوير الزناد، ومفاتيح تحويل مسدسات Glock إلى الإطلاق الآلي، وآليات الإطلاق الآلي، ضمن الأجهزة التي تخضع لحيازتها واستخدامها للعقوبات. ويوسّع القانون تعريف "كاتم الصوت" ليشمل الأجزاء المستخدمة في تصنيعه. يوضّح القانون كيفية تحديد ما إذا كان السلاح الناري يُعدّ سلاحًا ذا طابع هجومي، والحالات التي يجوز فيها للشخص الاستمرار في حيازة الأسلحة ذات الطابع الهجومي وأجهزة تلقيم الذخيرة ذات السعة الكبيرة التي يملكها بالفعل. ويُلزم القانون المجلس الاستشاري لتنظيم الأسلحة النارية بالولاية (Firearm Control Advisory Board) ووزير السلامة والأمن العام بالولاية (Secretary of Public Safety and Security) بمراجعة وتحديث قوائم الأسلحة النارية المحظورة ذات الطابع الهجومي، والأسلحة النارية المعتمدة، والأسلحة النارية المعتمدة التي تُباع لأغراض الرماية على الأهداف.

ويوضّح القانون المتطلبات المتعلقة بحمل الأسلحة النارية ونقلها في المركبات ذات المحركات ومركبات جميع التضاريس (ATVs). ويحظر حمل الأسلحة النارية داخل المباني الحكومية ومراكز الاقتراع والمدارس، مع استثناءات معينة. ويوسّع القانون متطلبات تجميع البيانات وتقديم التقارير إلى الولاية ومنها، وينشئ لوحة بيانات متاحة للجمهور تعرض بيانات مجمعة عن الأسلحة النارية لا تكشف عن هوية الأفراد، إلى جانب لجنة لدراسة هذه البيانات.

ويُلزم القانون شرطة الولاية بتوفير تدريب واختبار للمتقدّمين الجدد للحصول على تراخيص حمل الأسلحة النارية أو بطاقات تعريف حائزي الأسلحة النارية.

وينشئ القانون لجنّتين تشريعتين خاصّتين، إحداهما لبحث تمويل خدمات الوقاية من العنف، والأخرى لدراسة التقنيات الناشئة في مجال الأسلحة النارية.

ويُجرّم القانون إطلاق النار من سلاح ناري بما يؤدي إلى إصابة مبنى قيد الاستخدام.

التصويت بنعم (YES) يُبقي ساريًا هذا القانون الذي يُشدّد ضوابط تنظيم الأسلحة النارية، بما يشمل الأسلحة الشبحية والأسلحة الرشاشة والأسلحة ذات الطابع الهجومي.

التصويت بلا (NO) من شأنه إلغاء هذا القانون.